الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة الدّاخليّة
بلديّة صفاقس
الإدارة العامّة للشّؤون البلديّة
وكتابة الرّئيس

محضـــر الجلسة التّمهيديّة

للدّورة العاديّة الرّابعة لسنة 2022

التّاريخ : 23 أكتوبر 2022

الجمهورية التونسية

وزارة الداخليــة

بلدية صفاقس

الادارة العامة للشؤون البلدية

وكتابة الرئيس

الجلسة التمهيدية

للدورة العادية الرابعة للمجلس البلدي لسنة 2022

التاريخ : الاحد 23 أكتوبر 2022

الساعة : العاشرة صباحا

المكان : قاعة الأفراح والمؤتمرات البلدية

عقد مجلس بلدية صفاقس الجلسة التمهيدية للدورة العادية الرابعة لسنـــة 2022 يـــوم الأحـــد 23 أكتوبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الأفراح والمؤتمرات البلدية برئاسة السيد منير اللومي رئيس البلدية وذلك بموجب الاستدعاء الموجه للسادة أعضاء المجلس البلدي والإداريين عدد 2000/91 بتاريخ 6 أكتوبر 2022 .

وقد حضر الجلسة :

عن المجلس البلدي السادة : منير العفاس ، وليد الفقي ومحمد نجيب وأردة

عن الادارة البلدية السادة : شكري اللوز ، حسناء قربوط ومحمد بكار

السيدة : فكرية غربال القابض البلدي

إضافة إلى بعض المواطنين وممثلي المجتمع المدني .

افتتح الجلسة السيد منير اللومي رئيس البلدية مرحبا بالحاضرين ومذكرا بالإطار القانوني الذي تنعقد بمقتضاه الجلسات التمهيدية وهو الفصل 216 من القانـــون الأساسي عـــــدد 29 لسنة 2018 المؤرخ فـي 9 ماي 2018 والذي جاء فيه ما يلي :

" تسبق انعقاد الدورة العادية للمجلس وجوبا جلسة تمهيدية تلتئم باشراف رئيس المجلس البلدي او من ينوبه من بين المساعدين شهرا على الاقل قبل تاريخ انعقاد الدورة ويدعى اليها متساكنو المنطقة البلديـــة بوسائل الاعلام المتاحة لسماع مداخلاتهم في المسائل ذات الصبغة المحلية وتعريفهم بالبرامج البلدية .

يتم درس المقترحات المعروضة خلال الجلسة التمهيديـــة من قبل اللجان البلديـــة حسب مشمولاتها وتعرض على الدورة العادية الموالية للمجلس البلدي .

تلتئم الجلسات بالتناوب بمختلف الدوائر البلدية ."

كما أفاد السيد منير اللومي رئيس البلدية أن هذه الجلسة ستخصص لمناقشة مشروع ميزانية البلدية لسنة 2023

ثم أعطى الكلمة للسيد منير العفاس رئيس لجنة الشؤون المالية ومتابعة التصرف الذي تلا على الحاضرين المذكرة التالية :

بلديــة صفاقــس

الإدارة العامة للشؤون المالية والإقتصادية

مذكرة تقديم مشروع ميزانية البلدية لسنة 2023

عملا بأحكام مجلة الجماعات المحلية وخاصة تلك المتعلقة بباب الأحكام المالية واستئناسا بمنشور **السيد وزير الداخلية عدد 4بتاريخ 21 مارس 2022 حول إعداد ميزانيات البلديات لسنة 2023** ونظرا لما تكتسيه ميزانية البلدية من أهمية بالغة في تأطير العمل البلدي والبرمجة السنوية المسبقة لمختلف أنشطتها تصرفا وإستثمارا ،**قامت البلدية بإصدار مذكرة إدارية في الغرض بتار يخ 03 جوان 2022** تمّ توجيهها إلى أعضاء المجلس البلدي لتقديم مقترحاتهم بإسم رئيس لجنة الشؤون المالية ومتابعة التصرف وذلك لإعداد مشاريع ميزانيتهم دخلا وصرفا وتمّ التأكيد على ضرورة :

- توخي الشفافية والموضوعية والصدقية في ضبط تقديرات الميزانية دخلا وصرفا

- ضبط تقديرات الموارد بكل دقة بالاعتماد على الموارد المحققة

- الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل مختلف النفقات واستعمال الآليات المتاحة لتعبئتها بالتعاون مع المحاسب وضبط أهداف سنوية للإستخلاص وحسن توظيفها لتحسين ظروف عيش المواطنين.

- مواصلة مجهود دعم البنية الأساسية وتحسين الخدمات البلدية خاصة في مجال النظافة والإنارة والطرقات والعناية بالبيئة

- ترسيم الإعتمادات الخاصة بالمشاريع المتواصلة قبل الجديدة منها .

– التركيز على التدخلات في مجال الصيانة خاصة للمنشآت الاقتصادية والرياضية والادارية

–التحكم في نفقات وسائل المصالح والضغط عليها وترشيد النفقات بعنوان التدخل العمومي

وقد تمّ بالأخذ بعين الاعتبار للتحديات التالية :

-الاستقرار التي تعرفه عدد من بنود الميزانية ووصولها إلى مرحلة الإشباع على غرار المداخيل المتأتية من الإستغلال المباشر للأسواق والمعاليم الموظفة على العقارات ومداخيل العقارات المعدّة لنشاط تجاري والتي ما انفكت تسجل بقايا إستخلاصات كبرى وتقهقرا كبيرا حيث لم يقع الى حد الآن تثقيل جدول تحصيل سنة 2022.

-ضعف نسق إستخلاص بعض الموارد المرسمة ضمن ميزانية 2022 على غرار موارد الإشغال الوقتي للطريق العام

-ضرورة ترشيد الإنفاق و التحكم في المصاريف خاصة المتعلقة بالتدخلات

- ضعف نسق إستهلاك الإعتمادات خاصة المتعلقة بالتنمية

- ضعف استعمال الإعلامية في مختلف المصالح وتعطل منظومة متابعة المشاريع وبقية المنظومات الأخرى فضلا عن عدم وجود منظومات تتعلق بتنمية الموارد البلدية

- وجوب تحسين مختلف جوانب التصرف .

- التحكم في كتلة الأجور والترفيع في الإدخار بعنوان التمويل الذاتي لإنجاز المشاريع المبرمجة تبعا للتوجهات المقررة ضمن المنشور عدد 4 للسيد وزير الداخلية المتعلق بإعداد الميزانية بتاريخ21مارس2022 .

- العمل على إستهلاك إعتمادات التنمية المرسمة بالميزانيات السابقة قبل إضافة إعتمادات جديدة

- ضعف الامكانيات الحالية للقباضة في مستوى عدد عدول الخزينة والموارد البشرية والمجهود المبذول في إستحثاث الإستخلاصات

- تجاوز نسبة تطور النفقات العادية لنسبة تطور المقابيض الاعتيادية في السنوات السابقة بشكل يحدّ من طاقة الادخار ويؤثر على التوازنات العامة وخاصة المؤشرات المتعلقة بالتأجير والتداين وهامش التصرف والمجهود الإدخاري

- الإرتفاع الكبير التي تعرفه نفقات التأجير بسبب الزيادات في المنح والنفقات المرتبطة بها (إكساء–حليب-تذاكر أكل – منح إجتماعية) مع وجود رغبة في الانتداب رغم تجاوز الضوابط المنصوص عليها بالفصلين 9 و135 من المجلة والمتعلقة بكتلة الاجور.

- إرتفاع نفقات استهلاك الطاقة من الكهرباء والماء والمحروقات ومواد الغيار بسبب إرتفاع الإستهلاك نتيجة لتدعيم الأسطول وتوسيع شبكة التنوير العمومي وإرتفاع تعريفة الشراء

-إرتفاع نفقات الصيانة والعناية بالأسطول والبناءات والتي ما انفكت تتدهور بسبب عدم برمجة اعمال الصيانة الدورية

موارد العنوان الأول :

يتوقع أن يبلغ حجم موارد العنوان الأول لسنة **2023خمسة** وستون مليون دينار **65000.000د** مقابل ستون مليون دينار **60000.000 د** سنة **2022** أي بنسبة تطور تقدّر **8.33%** متأتية بالأساس من تطور مرتقب في مداخيل:

- **الصنف الأول يمثل 46.92% من جملة الموارد الإعتيادية** ونسبة تطور **ب6.16%** متأتي بالأساس من المقابيض الإعتيادية للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أوالتجارية أوالمهنية والذي تقدر قيمته سنة **2023** ب **25000.000**د مقارنة بسنة 2022 **23500.000 د** (أي بنسبة تطور **6.38%**) **وقد شهدت الموارد بهذا الصنف تطورا كبيرا بفعل متابعة الاستخلاصات من طرف إدارة الموارد في الإدارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية**

- **الصنف الثاني يمثل 19.85% من جملة الموارد الإعتيادية** ونسبة تطور **ب13.46%**باعتبار الزيادة في نسبة تطور متأتية بالأساس من:

+ مداخيل لزمة المعاليم المستوجبة بالأسواق اليومية تقدر ب **25 %**

+ مداخيل لزمة وقوف العربات بالطريق العام تقدر ب **37.5 %**

+ مداخيل متأتية من الإستغلال المباشر للأسواق تقدر ب **6.95 %**

+معلوم إشغال الطريق العام عند إقامة حضائر البناء **100%**

+معلوم الإشهارب **54.4%**

مقابل نقص أوركود في بعض الفصول على غرار :

- معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام

- **الصنف الثالث يمثل 5.23%من جملة الموارد الإعتيادية** ونسبة تطور **ب25.27-%** – **بسبب تراجع بعض الموارد المنضوية ضمن هذا الضنف منها معاليم الموجبات الإدارية ،معاليم الرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات** .

- **الصنف الرابع** يمثل **1.8%** من جملة الموارد الإعتيادية أي بنسبة تطور تقدر ب**5.41%**
- **الصنف الخامس** يمثل **7.69%** من جملة الموارد الإعتيادية ونسبة تطور ب**100.59%** متأتية بالأساس من مداخيل مخالفات التراتيب العمرانية بحكم تفعيل القرار البلدي المتعلق بتسوية وضعية البناءات المخالفة للتراتيب العمرانية والمساهمة في إنجاز مآوي جماعية لوسائل النقل وكذلك الموارد المنقولة من فوائض العنوان الأول للسنة السابقة .
- **الصنف السادس** يمثل **18.51%** من جملة الموارد الإعتيادية ونسبة تطور ب**2.41%** حيث أن تحويلات من ميزانية الدولة بعنوان التسيير لسنة 2023 تقدر قيمتها ب **11900.000** د مقارنة بسنة **2022** **11600.000** د(أي بنسبة تطور**2.59%**)

مع الإشارة أن المجهود الذاتي للموارد يمثل**81.49%** بينما لا تمثل تحويلات الدولة بعنوان التسيير سوى**18.51%** من جملة موارد العنوان الأول

مع التاكيد ان البلدية بصدد مراجعة قرار المعاليم بعد القيام بجلسات مع كل المصالح وفق الاطار الترتيبي والقانوني الجديد المنظم بمقتضى الفصل 391 من مجلة الجماعات المحلية

خلاصة موارد العنوان الأول لمشروع ميزانية البلدية لسنة 2023

بحساب الدينار

بيان الموارد	ميزانية 2022	مشروع 2023	نسبة التطور	النسبة من جملة موارد
موارد العنوان الأوّل				
الجزء الأوّل: المداخيل الجبائية				
الصنف الأوّل: المداخيل الجبائية بعنوان الأداءات على العقارات والأنشطة	28730.000	30500.000	6.16%	46.92%
الصنف الثاني: المداخيل الجبائية الأخرى	11370.000	12900.000	13.46%	19.85%
جملة الجزء الأول	40100.000	43000.000	8.23%	66.77%
الجزء الثاني: المداخيل غير الجبائية الاعتيادية				
الصنف الثالث: الرسوم والحقوق ومختلف معاليم الرخص والموجبات الإدارية والأتاوات مقابل إسداء خدمات	4550.000	3400.00	-25.27%	5.23%
الصنف الرابع: مداخيل إشغال وإستعمال أملاك الجماعة وفضاءاتها وإستلزام مرافقها وأملاكها المختلفة	1190.000	1170.000	5.41%	1.80%
الصنف الخامس: مداخيل ملك الجماعة المحلية ومساهماتها ومداخيل مختلفة	2492.604	5000.000	100.59%	7.69%
الصنف السادس: تحويلات الدولة بعنوان التسيير	11747.396	12030.00	2.41%	18.51%
جملة الجزء الثاني	19900.000	21600.000	8.54%	33.23%
جملة موارد العنوان الأول	60000000	65000.000	8.33%	

موارد العنوان الثاني :

ينتظر أن يبلغ الادخار الخام الذي يمثل المجهود الإستثماري للبلدية المبلغ التالي:

(تقديرات موارد ع 1 – تقديرات نفقات ع 1):

65000.000د–60200.000 د=4800.000 د

وبذلك تبلغ نسبة المجهود الادخاري : (الادخار الخام / مقابيض العنوان الأول) :

7.38 % = 65000.000 / 4800.000

و تتمثل العناصر الأخرى لموارد العنوان الثاني لسنة **2023**في:

المبالغ المقامة من الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول: **2000.000**د

و بذلك تبلغ جملة الموارد الذاتية ع2: 6800.000د :(**2000.000+4800.000**)

و يبلغ المناب من الدعم السنوي بعنوان الإستثمار مبلغ **1850.000**د

مع الإشارة إلى أنّ المحاصيل المتوقع تحقيقها من القروض بإعتبار طاقة التداين ينتظر أن تبلغ **1700.000**د

و بذلك تبلغ الموارد الجديدة لتمويل العنوان الثاني **10350.000 د** تخصص لخلاص أصل الدين المقدر

ب**2310.000**د وتمويل برنامج الإستثمار لسنة **2023**بمبلغ قدره **8040.000 د** يخصص منها مبلغ قدره

5140.000 د للمشاريع المتواصلة و **2900.000د للمشاريع الجديدة (PAI 2023)**

نفقات العنوان الأول :

ضبطت نفقات العنوان الأول لسنة **2023** بـ**60200.000**د(ستون مليون ومائتا ألف دينار) مقابل **56000.000**د(ستة وخمسون مليون دينار) سنة **2022** أي بنسبة تطور عام بـ **7.5%** بالمقارنة مع نفقات العنوان الأول لسنة **2022**

- **القسم الأوّل: التأجير العمومي** سجل نسبة تطور بـ**0.27%** بالمقارنة مع سنة **2022** أي بمبلغ زيادة قدره**100.000د** و يمثل هذا القسم **61.30%** من جملة نفقات العنوان الأول المقترحة حيث بلغت كتلة الأجور المقترحة من لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات **36900.000**د وهي تمثل نسبة**74.60%** **من جملة موارد** السنة المنقضية المختومة (2021) وذلك باعتبار الترقيات والزيادة في الأجور والإنتدابات الجديدة والتي تم إقرارها رغم تجاوز السقف المحدد بالفصلين 9و135 من مجلة الجماعات المحلية ومنشور **وزير الداخلية.وقد تم تبرير قرار الانتداب برغبة البلدية في تحسين نسبة التاطير التي لا تتجاوز 8% في الوقت الحالي ووجود حاجبات ملحة تم التأكيد عليها في اطار اجتماعات بين الطرف الاجتماعي والسيد رئيس البلدبة .**
- **القسم الثاني: وسائل المصالح سجل نسبة تطور بـ24.20% مقارنة بسنة 2022حيث يبلغ** مجموع نفقات وسائل المصالح **16530.000**د سنة **2023** والذي يمثل نسبة**27.46%** من حجم نفقات العنوان الأول المقترحة
- **القسم الثالث: التدخّل العمومي سجل نسبة تطور ب 11.97% مقارنة بسنة 2022 حيث** تمّ تخصيص مبلغ قدره **4770.000د** أي نسبة**7.92%**من جملة نفقات العنوان الأول
- **القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة والغير موزعة تم تخصيص مبلغ 200.000د**
- **القسم الخامس: فوائد الدين** تمّ تخصيص مبلغ قدره **1800.000 د**أي نسبة**2.99%**من حجم نفقات العنوان الأول لخلاص فوائد دين صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

وتتمثل أهم التطورات المتعلقة بالنفقات في رصد مبالغ كافية للنفقات الوجوبية وخاصة نفقات القسم الثاني وسائل المصالح مع الملاحظ أنه تمّ تخصيص مبلغ قدره **4950.000د** لخلاص ديون الخواص وديون المؤسسات العمومية والمرسمة بالفقرة 80 وذلك لتطهير أكثر قدر ممكن من الديون وذلك تبعا لتوصيات وزارة الداخلية والمهمة التي بصدد الإنجاز والتي تقوم بها خلية مراقبة التصرف بالولاية .

نفقات العنوان الثاني :

أمّا فيما يتعلّق بنفقات التنمية وتبعا لعدم وجود برنامج استثماري الى حدّ الآن سيتمّ توزيع الاعتمادات حسب أغلفة مالية و ليس وفق تمويلات مشخصة مثلما تقتضيه الممارسات الجيدة. مع التأكيد أن المكلفة بمتابعة الاستثمار وبعد التثبت مع المصالح المركزية للوزارة تؤكد عدم توفر معطيات بخصوص المبالغ التي ستسندها الدولة بعنوان مساعدات غير موظفة في سنة 2023 وهو ما يفترض عدم ترسيم مبالغ بعنوان هذا المورد في الوقت الحالي لعدم وجود معطيات واقعية.

خـلاصة عامـة :

	مرسم2022	مشروع 2023	نسبة تطور
جملة موارد العنوان الأول	60000.000	65000.000	%8.33
جملة نفقات العنوان الأول	56000.000	60200.000	%7.5
الادخار الخام	4000.000	4800.000	%20

الادخار الخام : تقديرات موارد ع 1 – تقديرات نفقات ع 1

60200.000-65000.000= **4800.000**د

الادخار الصافي = (الادخار الخام – تسديد أصل دين قرض صندوق القروض) :

4800.000 -2310.000= **2490.000** د

* مبلغ التمويلات المتاحة =الموارد الذاتية+ إحالات بعنوان الإستثمار + الإقتراض

– الموارد الذاتية :الإدخار الصافي + المبالغ القامة من الفوائض غير المستعملة من ع1 للسنة الأخيرة

2490.000 + 2000.000 =**4490.000**د

– إحالات بعنوان الإستثمار : المناب من الدعم السنوي بعنوان الإستثمار+المساعدة الغير الموظفة

1850.000 + 0 = **1850.000** د

– الإقتراض :إمكانيات متاحة للإقتراض من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية

1700.000 د

وبذلك يقدر حجم الإستثمار لسنة **2023** مبلغا قدره **8040.000** د بإعتبار مختلف مصادر التمويل

الموارد الذاتية: **4490.000 د**

إحالات بعنوان الإستثمار :**1850.000 د**

الإقتراض : **1700.000**د

يخصص منها **5140.000**دللمشاريع المتواصلة المرسمة في سنة 2022وماقبل والمحمولة على التمويل الذاتي وغير المستهلكة

ويقدر التمويل المخ صص للمشاريع الجديدة لسنة **2023** ضمن برنامجها السنوي للإستثمار **2900.000**د والذي سينطلق في القريب العاجل ويهم كل من المشاريع الإدارية والمهيكلة والقرب

علما وأن هذا المجهود في توفير التمويلات لا بدّ آنّ تعاضده مجهودات في الصرف من قبل الإدارة الفنية ومصلحة الصفقات بتوفير المتطلبات لذلك خاصة من خلال تدعيم الاطار البشري الحالي والتفكير من الآن في تعويض الإطارات التي ستحال على التقاعد في الأجل القريب وتدعيم القدرات عبر أنشطة التكوين والمرافقة.

ثم أخذ الكلمة السيد رئيس البلدية الذي بين أن هناك تطور كبير في المداخيل خاصة منها المتأتية من الصنف الاول

وستعمل البلدية على وضع آليات للجباية المحلية كما ستقوم بجرد أماكن الإشغال الوقتي للطريق العام حتى يتسنى تنمية المداخيل البلدية .

ثم أعطى الكلمة الى الحاضرين التي تمحورت تدخلاتهم على النحو التالي :

* التشكي من الروائح الصـــادرة من مصب النفايـــات المؤقت بطريق الميناء والتساؤل حول الوضع البيئي المزري الذي أصبحت تعيشه مدينة صفاقس

* طلب التدخل العاجل لإلزام مجموعة أصحاب المحلات بشارع الحبيب بن عياد الرابط بين نهـــج المصلى وشارع شرف الدين على مستوى المفترق المؤدي إلى جامع المؤمن بين طريقي السلطنية وسيدي منصور كلم 7 بإحترام القانون والكفّ عن حرق فضلات وبقايا مواد صناعية ممّا يسبب في تلوث المحيط وإنبعاث روائح كريهة تضر بالصحة العامة هذا إلى جانب كثرة الضجيج المتأتي من الآلات المستعملة .

* التشكي من الإنتصاب الفوضوي بباب الجبلي وخاصة بالنسبة للنازحين الأفارقة .

* التساؤل حول ترسيم إعتمادات بميزانية سنة 2023 لإحداث مؤسسة بين البلديات لتثمين النفايات مع العلم وأن هذا المشروع تمت برمجته منذ سنة 2009/2008

* المطالبة بإيجاد حل جذري للأزمة البيئية الخانقة والحدّ من الروائح الكريهة المنبثقة عن مصب طريق الميناء الذي لا يبعد عن قصر بلدية صفاقس سوى بضع أمتار

* تثمين المشاريع التي قامت بها البلدية في إطار الميزانية التشاركية والمتمثلة في المسالك الصحية التي أنجزت بالعديد من الدوائر البلدية

* الدعوة إلى إستغلال الفضاء تحت مدارج المسرح الصيفي في أنشطة ثقافية ورياضية للمتساكنين وإقتراح إحداث مسبح مغطى

* المطالبة بالتدخل السريع وإنقاذ شركة كهرباء السيارات من الإفلاس وذلك بتسديد الديون المتخلدة بذمة البلدية وخلاصه على أقساط بداية من سنة 2022 تسديد قسط أول ثم جدولة بقية الدين .

* التشكي من عديد التجاوزات التي يقوم بها صاحب مصنع كسكسي دياري وعدم تفعيل القرارات الصادرة ضده وما يترتب عن ذلك من إلحاق الضرر بالمتساكنين من جراء كثرة الضجيج والأوساخ وإستغلال الرصيف كمأوى سيارات

* الدعوة إلى الإلتزام بالبرنامج المدرج ضمن الميزانية التشاركية لسنة 2019 وتعبيد كل الأنهج المدرجة دون تغيير نهج بنهج آخر

* المطالبة بتفعيل القرار البلدي الخاص بمنع الشاحنات الثقيلة من المرور داخل المنطقة البلدية .

ثم تولّى السيد رئيس البلدية الإجابة على التساؤلات المبينة أعلاه مبينا أن مشكل النفايات تعاملت معه البلدية بكل حزم وطالبت منذ مدة بتكاثف جهود كل بلديات الجهة لتخصيص الإعتمادات اللازمة لإحداث وكالة تعنى بجمع وتثمين ورسكلة النفايات بالشراكة مع القطاع الخاص .

كما قامت بلدية صفاقس بتنظيم يوم دراسي مع جامعة صفاقس والإدارات الجهوية التي تعنى بالبيئة والمنظمات ومكونات المجتمع المدني وتم تدارس الوضعية من جميع جوانبها وتم الإتفاق على إحداث وحدة لتثمين النفايات ويبقى الإشكال الأساسي في إيجاد نقطة لتجميع النفايات

ـ بالنسبة للإنتصاب الفوضوي من طرف الأفارقة بباب الجبلي وبالعديد من الأماكن بين أن البلدية تتعامل على نفس درجة المساواة مع كل المواطنين بقطع النظرعن إنتماءاتهم وجنسياتهم ولا بدّ من ترسيخ ثقافة العدالة الإجتماعية في التعامل ويكمن المشكل الحقيقي للتصدي لهذه الظاهرة في كيفية تنفيذ القرارات المتخذة ضد المنتصبين .

ولا بدّ من تظافر كل الجهود من جميع الاطراف المتداخلة في الموضوع على غرار : الادارة الجهوية للتجارة ، الادارة الجهوية للصحة ، الديوانة ، الشرطة البلدية والبيئية لمقاومة هذه الظاهرة والتصدي لها

ـ بالنسبة لمحيط المسرح الصيفي وإستغلال تحت مدارجه قامت البلدية بإنجاز القسط الأول ولإنجاز مشاريع ثقافية لا بد من تمويلات من وزارة الثقافة

وقد قامت البلدية بمراسلة وزارة الثقافة في الغرض التي لم توافق على تمويل مشاريع على ملك البلدية .

ـ بخصوص ديون شركة كهرباء السيارات بين السيد منير اللومي رئيس البلدية أنه تم تخصيص مبلغ لخلاص ديون الخواص وديون المؤسسات العمومية والمرسمة بالفقرة 80 ضمن ميزانية 2022 وذلك لتطهير أكثر قدر ممكن من الديون وسيتم خلاص المبلغ المتخلد بذمة البلدية للشركة في القريب العاجل .

ـ أما بالنسبة للتشكيات الواردة من أحد متساكني المنطقة الصناعية حول التجاوزات الصادرة عن صاحب معمل " كسكسي دياري " والمشكل المروري المتعلق بمنع جولان الشاحنات وإستغلال الرصيف كمأوى ، كل هذه الإشكاليات والإخلالات تمت معاينتها ويكمن الإشكال في تنفيذ القرارات المتخذة ضدها بإعتبار أن الشرطة البلدية لم تعد هيكلا تابعا للبلدية .

وبما أن صاحب الشكوى يمتلك ملفا كاملا بالتجاوزات والإخلالات التي ذكرها ، عليه التوجه إلى القضاء للبت فيها .

وفي خاتمة الجلسة جدّد السيد منير اللومي شكره لجميع الحاضرين ،

وأعلن في حدود الساعة الثانية عشرة والنصف عن نهاية أشغال الجلسة .

رئيس البلدية

منير اللومي